الأمن والدفاع والتسلّح في الشرق الأوسط

Security, Defense and Armament in the Middle East

Author:Murat Yeşiltaş, Rıfat Öncel

تحرير: مراد يشيل تاش، رفعت أونجل

Publisher : Istanbul - SETA 2020

الناشر: إسطنبول - سيتا 2020

Reviewed by: Muhammed Omar

مراجعة: محمد عمر

Pages: 384

عدد الصفحات: 384

صدر مؤخرًا عن مركز سيتا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كتاب «الأمن والدفاع والتسلّح في الشرق الأوسط». يناقش الكتاب قضية تصدرت جدول أعمال السياسة الدولية عمومًا، وسياسة الشرق الأوسط بشكل خاص، لما لها من تداعيات تمسّ خريطة توازنات القوى في منطقة تشهد حالة غير مسبوقة من الصراعات والحروب والتهديدات الأمنية للدول. قام بتحرير الكتاب د. مراد يشيل تاش ورفعت أونجل، وشارك في كتابته نخبة من الكتاب والباحثين المختصين في مجال السياسات الأمنية والدفاعية لدول الشرق الأوسط، وهذا يُسبغ على الكتاب أهمية تكمن في أن كل باحث ناقش موضوع تخصصه الأساسي، ممثّلًا في الدولة التي تناولها بالبحث والدراسة، فضلًا عن ذلك، يتضمن الكتاب تحليلات عميقة للإمكانيات العسكرية والتسليحية لكل دولة، مستندًا إلى أهم الإحصائيات والأرقام المتعلقة بهذا الشأن.

يتميز الكتاب بتعدد مستويات التحليل حيث حلّل السياسات الأمنية التي تبناها أبرز الفاعلين السياسيين الإقليميين، ممثَّلين بتركيا و«إسرائيل» وإيران والسعودية ومصر والعراق، إضافة إلى اللاعبين الدوليين المنخرطين في سياسة المنطقة، وفي القلب منهم الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الصين وروسيا، وذلك في سياق مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما تلاها من تحولات رئيسة أعادت رسم الخريطة السياسية للمنطقة، كان أهمها الغزو الأمريكي للعراق، وثورات الربيع العربي.

يقع الكتاب في 384 صفحة من القطع المتوسط، وقد جاء في عشرة فصول، خُصِّص أولها لمناقشة المفاهيم الأساسية والنظريات المرتبطة بقضايا الأمن والدفاع والتسلّح في الشرق الأوسط، والنزعات الإستراتيجية التي تسهم في تشكيل هذه السياسات، وقد أُفرِدت الفصول التسعة الأخرى لدراسة سياساتَ كل دولة على حدة.

خُصِّص الفصل الثاني الذي حمل عنوان «تركيا اللاعب الإقليمي الصاعد» لتناول السياسات

DOI:10.36360/1560-010-001-010

الأمنية التركية، فاستهل الباحث الفصل بمناقشة خصائص المحيط الأمني لتركيا وما يتضمنه من مخاطر وتهديدات، مستعرضًا تطور المفهوم التركي للأمن وما ارتبط به من تطورات وتهديدات أمنية بدءًا من مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي شهدت تكوّن مناخ جيوسياسي عالميّ جديد عقب تفكّك الاتحاد السوفيتي، وإقليمي تزامنًا مع حرب الخليج والنزاعات الإثنية في البلقان والصراع في القوقاز، إضافة إلى التهديد المباشر القادم من اليونان والتهديدات الأمنية الداخلية ممثّلة في التنظيمات الانفصالية، ومرورًا بهجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتشكيل حكومة حزب العدالة والتنمية التي واجهتها تحديات أمنية في المحيط الجغرافي القريب من تركيا، ممثّلًا في البرنامج النووي الإيراني، والاضطرابات المذهبية والإثنية الموجودة في العراق، والقضية الفلسطينية، والنفوذ الروسي في جورجيا، علاوة بالطبع على التهديدات الخارجية والداخلية غير المباشرة التي ذُكرت سلفًا، ووصولًا إلى المفهوم الأمني التركي بعد محاولة 15 يوليو (تموز) الانقلابية، وما صاحب ذلك من فوضى وصعود للتنظيمات الإرهابية في الداخل، وفي المنطقة بأسرها.

انتقل الكاتب بعد ذلك إلى تحليل مسار الإستراتيجيات والسياسة الأمنية التركية، والقدرات العسكرية والمساعي الحثيثة لتطوير أنظمة أسلحة محلية الصنع.

يتناول الفصل الثالث من الكتاب السياسات الأمنية الإيرانية، ويرى أن الحروب التي كانت الأراضي الإيرانية مسرحًا لها خلال القرن الماضي، وأهمها الحرب العراقية-الإيرانية، إلى جانب التمردات الداخلية التي تلت الثورة الإسلامية، أدّت دورًا مركزيًّا في عملية تشكيل العقيدة العسكرية الإيرانية، حيث استخلصت إيران العديد من الدروس منها، وبخاصةً من الحرب العراقية، وكان أهمها ضرورة أن يُمنع جيرانها الجنوبيون من مواجهة إيران عسكريًّا في أيّ حرب مقبلة، وذلك عبر تصدير الثورة إلى الخارج تحت اسم مناصرة «الشعوب المستضعفة» في مواجهة «الحكام الطغاة»، وإعادة بناء الجيش، وهو الأهم. كان حرمان إيران من الحصول على أسلحة متطورة من الغرب في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية هو العامل الآخر الذي صاغ عقيدتها الأمنية، حيث أُجبرت إيران على تبني تكتيك الحرب غير المتكافئة، مستخدمةً في ذلك أعدادًا كبيرة من الجنود.

فسعت إلى إرهاق أعدائها، واستنزاف قدراتهم العسكرية بريًّا -فهذا الذي يناسب إمكاناتها وظروفها الجغرافية- متّبعةً في ذلك إستراتيجية أساسها زعزعة الاستقرار في الدول التي توجد فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها (إسرائيل)، وفي هذا السياق، نجحت إيران في استقطاب المقاتلين المتطوعين (من إيران والعراق وأفغانستان ولبنان وغيرها من الدول) مزودة إياهم بالسلاح، ومغذّية إياهم بمجموعة من الأفكار يتداخل فيها القومي بالديني. يتطرق الباحث بعد ذلك إلى التطور

التاريخي للعقيدة العسكرية الإيرانية في التسعينيات، ومرحلة ما بعد 2011 التي شهدت بناء إيران مدن صاروخية تحت الأرض في الشرق الأوسط. ينتقل الكاتب بعد ذلك لتناول القدرات التسليحية الإيرانية فيشير إلى أن إيران بدأت بالاستثمار في بناء أنظمة دفاع جوي محلية الصنع للاستخدام في حروب الجو، ويتطرق إلى البرنامج النووي والصاروخي الإيراني.

ينتقل الكتاب بعد ذلك في فصله الرابع إلى مناقشة السياسات الأمنية والدفاعية الإسرائيلية؛ فيرى أن «إسرائيل» منذ تاريخ تأسيسها وإلى يومنا هذا لم تُجر تغييرات جذرية على إستراتيجيتها الأمنية والدفاعية، والتطبيقات التكتيكية والعملياتية التي تجريها لتنفيذ تلك الإستراتيجية، فالمقاربة الاستراتيجية الإسرائيلية أُسِّست على الإحساس الدائم بالتهديد الوجودي الذي يستند إلى خبرات تأسيس الدولة، وتاريخ الإبادة الجماعية، والوعود والمعتقدات الدينية التي إلى تحولت جزء أصيل من إستراتيجية الأمن القومي للدولة.

مثّلت عناصر «الردع» و«الإنذار المبكر» و«الاستخبارات الفعالة» جوهر الإستراتيجية الأمنية والدفاعية الإسرائيلية، ولكن «إسرائيل» -وعلى عكس ما تدّعي من كونها دولة قانون وديمقراطية- نفّذت هذه العناصر بصورة منافية كليًّا لقانون استخدام القوة ومبادئه الأساسية: التناسب، والضرورة القصوى. وقد أدّت المصالح الأمريكية دورًا لا يُستهان به في تكوين الموقف الأمني الإسرائيلي بالقدر الذي أدّته الظواهر التاريخية والدينية الخاصة بالمجتمع الإسرائيلي. ويمكن القول: إن «إسرائيل» اكتسبت قدراتها على التحرك العسكري والسياسي سواء على المستوى الإقليمي أم العالمي بفضل الحماية التي أنعمت بها الولايات المتحدة عليها، وهذا هو السبب الرئيس وراء قيام «دولة إسرائيل» ، وامتلاكها السلاح النووي وتطويرها عقيدة الردع الحربية، وقيامها بأعمال القتل الموسّعة، وعمليات ضم الأراضي، وخرق وحدة أراضي الدول الأخرى، من دون أدنى خوف من الحساب والمساءلة أمام المجتمع الدولي. في المقابل لا تتورّع الولايات المتحدة عن التذرع بحماية «إسرائيل» لتسويغ سياساتها تجاه الشرق الأوسط، وعليه سيكون من الخطأ قراءة وتحليل السياسات الإسرائيلية بمعزل عن السياسات الأمريكية.

ولكن هذا لا يعني أن «إسرائيل» لا تبذل أي جهد لتطوير قدراتها العسكرية الخاصة، بالعكس يمكن اعتبار التطور في الصناعات الدفاعية الإسرائيلية ثمرة للاكتفاء الذاتي اقتصاديًّا، والتنافسية التكنولوجية والعلمية الموجودة بها. فالتبعية للخارج في مجال الدفاع، وتجربة حظر تصدير السلاح الفرنسي نبهتا حكومة تل أبيب مبكّرًا إلى خطورة الوضع، ودفعتاها دفعًا لتطوير قدراتها وجاهزيتها العسكرية للردع والدفاع الاستباقي. وقد أشار الكتاب إلى أن «إسرائيل» تُعَدّ أكثر الدول عسكرة، ومن أكبر الدول تصديرًا للسلاح على المستوى العالمي.

وقد ناقش الفصل الخامس من الكتاب إستراتيجية الدفاع القومي السعودية في حقبة ما بعد الحرب الباردة (1989-2019) حيث يرى الكتاب أنها تعرضت للعديد من التغييرات خلال هذه الحقبة، مع تغيّر رؤيتها للتهديدات الأمنية. فقد بُنيَت تلك الإستراتيجية على أثر استمرار البنية متعددة الأقطاب لتوازن القوى في الشرق الأوسط، ولهذا عدّت الرياض التهديد الأمني الحقيقي في هذه المرحلة يكمن في الدول التي تنتهج سلوكيات من شأنها زعزعة توازن القوة في المنطقة. ويقسم الكتاب هذه الحقبة التي تمتد إلى ثلاثين عامًا إلى ثلاث فترات:

الفترة من 1989-1999:

كانت السعودية تعدّ التهديد الحقيقي لأمنها القومي يتمثّل في العراق الذي انتهج نهجًا عدوانيًّا توسعيًّا في المنطقة، ساعيًا بذلك لقلب موازين القوى في المنطقة لمصلحته؛ لذا تمكنت السعودية خلال هذه الفترة من موازنة قوة العراق في المنطقة، وأقامت علاقات تحالف مع القوى الإقليمية الأخرى، مثل مصر وإيران وتركيا، وعلاقات أقوى مع الولايات المتحدة التي تعاونت معها في عمليات درع الصحراء وعاصفة الصحراء؛ لإنهاء الاحتلال العراقي للكويت، وعرقلة التوسعية العراقية.

الفترة من 1999-2009:

تغيرت الرؤية السعودية لمكمن الخطر الأمني مع تغير توازن القوى بالمنطقة الذي تغيرت معه إستراتيجيتها لمواجهة هذا الخطر. فبالتوازي مع الغزو الأمريكي للعراق غيّرت واشنطن بنية القوة متعددة الأقطاب في المنطقة لمصلحتها، وعلى أثر ذلك بدأت السعودية في رؤية الولايات المتحدة نفسها تهديدًا أمنيًّا لها، غير أنه لم يكن أمامها من خيار سوى محاولة التفاهم معها، إذ لم يكن هناك مركز للقوة بديل للولايات المتحدة، فما كان من الرياض إلا أن استجابت للضغوطات والطلبات الأمريكية، وكان المثال الأبرز على ذلك عندما اضطرت لفتح مجالها الجوي وقواعدها للولايات المتحدة عام 2003 في أثناء غزو العراق.

الفترة من 2009-2019:

نشأت معادلة جديدة للقوة في الشرق الأوسط؛ فحاولت السعودية التأقلم مع الظروف الجديدة، وبدأت في مراجعة رؤيتها للتهديدات الأمنية وإستراتيجيتها لمواجهة هذه التهديدات. كانت الولايات المتحدة قد بدأت منذ 2009 في الانسحاب من العراق والمنطقة عمومًا، وهذا خلق نوعًا من الفراغ في المنطقة، دفع القوى الإقليمية وأبرزها إيران لتبني نهج عدواني لملء ذلك الفراغ. لذا بُنيت السياسة الأمنية السعودية في هذه المرحلة على أساس أن إيران بسياساتها التوسعية وقدراتها العسكرية المتزايدة هي المصدر الأساسي للتهديد في المنطقة، فقرأت الرياض مساعي طهران لبناء «خط الدفاع الإقليمي» على أنها محاولات لإقامة خط لحصارها إقليميًّا. فما كان من الرياض إلا أن اتجهت لرفع قدراتها العسكرية، وإقامة تحالفات مع القوى الإقليمية، وزيادة الإنفاق العسكري.

تناول الفصل السادس الإستراتيجية الدفاعية

لمصر، ورأى أن مصر حافظت على أهميتها الإستراتيجية طوال مراحل تاريخية متعددة قبل اتفاقية كامب ديفيد وبعدها، وبعد انتهاء الحرب الباردة، وعقب الربيع العربي، وكانت دولة مؤثرة في قوة ونفوذ حلفائها في المنطقة، أيًّا كانوا؛ لذا خاضت القوى الدولية الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق تنافسًا شرسًا لتأسيس نفوذ لها في مصر، وذلك لما لمصر من أهمية إستراتيجية وسياسية كبرى. مساعي مصر للحفاظ على أمنها ووحدة وسلامة أراضيها وموازنة الولايات المتحدة -وبطبيعة الحال- «إسرائيل» قرّبتها أولًا من الاتحاد السوفييتي، بيد أن عدم تمكن البلاد من الحصول على ما أرادته من هذه العلاقة أجبرها على تغيير علاقاتها بالولايات المتحدة، وهو ما حدث مع إبرام اتفاقية كامب ديفيد.

انتهزت روسيا فرصة التوترات التي شهدتها العلاقات الأمريكية المصرية تزامنًا مع الربيع العربي، وشرعت في إقامة علاقات أمنية متزايدة مع مصر، وبالرغم من غضب الولايات المتحدة إزاء هذه العلاقة التي لا تُعَدّ كافية لتهديد مركزها في مصر إلا أن هذا الغضب لم يقلّل من تسارع وتيرة هذه العلاقة.

في الفصل السابع يتناول الكتاب السياسات الدفاعية العراقية، فيستهل الكاتب الباب باستعراض التطور التاريخي للسياسة الدفاعية والأمنية العراقية، مقسّمًا إيّاه تاريخيًّا إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل 2003 ومرحلة ما بعد 2003.

تمثلت أولويات السياسة الدفاعية العراقية في عهد صدام حسين في خفض نفوذ الخصوم إلى الحد الأدنى، والسيطرة على القوى الوكيلة للقوى الخارجية ممثّلة في الجماعات الشيعية والكردية، وتصفية التهديدات الداخلية للنظام، والتأهب للتدخلات العسكرية الخارجية، وقد أُسِّست تلك السياسة على مسار طويل لتطوير أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ الباليستية والتسلّح والدفاع، وتحديث أجهزة الأمن والمخابرات. انتقل الفصل بعد ذلك إلى تناول الإستراتيجية الأمنية التي اتّبعها المالكي، والتحدّي الخطير الذي مثّله تنظيم داعش الإرهابي للجيش العراقي.

ينتقل الكتاب في فصله الثامن إلى مناقشة الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة التي تُعَدّ جزءًا لا يتجزأ من البنية الأمنية للشرق الأوسط. حيث يبدأ الكاتب بسرد الدوافع الرئيسة التي أدّت دورًا محوريًّا في رسم السياسة الدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط، وأهمها: ضمان أمن حقول النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، وضمان أمن حلفائها في الشرق الأوسط، وفي القلب «إسرائيل»، وحماية القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة التي تُعَدّ ملتقى قارات العالم، وعرقلة (أو على الأقل تقييد) وصول روسيا إلى البحار الدافئة وتطويقها، ووضع إيران تحت السيطرة، وحاجتها إلى الوجود عسكريًّا في منطقة تُعَدّ مركز تغذية الإرهاب العالمي، وللحد من الانتشار النووي.

ينتقل الكاتب ليتناول نشأة السياسة الدفاعية

الأمريكية في الشرق الأوسط والأهداف والذرائع التي تستند إليها تلك السياسة في سياق تاريخي، ويربط بينها وبين الجهود الأمريكية للحد من الانتشار النووي وصراعها مع إيران، ثم يتطرق الكاتب إلى التهديدات ذات المنبع الصيني والروسي لأمريكا في الشرق الأوسط، ويحلل الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، وشبكة تحالفاته، وصفقات السلاح الأمريكية هناك.

ويؤكد الكاتب أن منطقة الشرق الأوسط ستظل على قدر كبير من الأهمية في أعين المخططين العسكريين والأمنيين الأمريكيين، بالرغم ممّا يُثار عن أن احتياطات المنطقة من النفط ستنفد خلال عقود، وبالرغم من الآمال المنعقدة على النفط الصخري الأمريكي.

في الفصل التاسع من الكتاب تجري مناقشة الإستراتيجية الدفاعية للصين التي يري الكاتب أنها تغيرت بالتوازي مع ما شهدته من نمو اقتصادي، حيث انخرطت الصين في مساعي لتعميق علاقاتها بدول الشرق الأوسط، مع تزايد احتياجاتها لموارد الطاقة والأسواق الواعدة الموجودة في المنطقة. ولهذا تضع الصين ضمان تدفق الطاقة بسلاسة من المنطقة إليها على رأس أولويات سياساتها الدفاعية في الشرق الأوسط، وعليه تَعدّ صيانة الاستقرار والأمن في المنطقة مسألة حيوية بالنسبة لها. وفي ذلك تسعى الصين إلى إقامة علاقات ثنائية متوازنة مع دول المنطقة، كل على حدة، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما ينعكس على وجودها العسكري في المنطقة الذي يكاد ينعدم، إلا من بعض البعثات الأممية. الصين فضلت الدخول إلى المنطقة من باب التجارة بدلًا من القوة العسكرية، وقد تطورت تلك التجارة في سياق صفقات السلاح التي بدأت في الثمانينيات، وبلغت ذروتها مع بدايات الألفية الثالثة، غير أن هذه الصفقات لم تكن محورية في العلاقات التجارية بين الصين ودول المنطقة.

تُعَدّ التهديدات الأمنية الداخلية أيضًا من بين أهم العناصر التي تشكّل السياسة الدفاعية الصينية تجاه الشرق الأوسط، حيث تعمل الصين على عرقلة تواصل الأقليات المسلمة التي تعدّها تهديدًا لأمنها القومي مع الجماعات الأصولية الموجودة في الشرق الأوسط، لتمنع استباقيًّا تسبّبهم في مشكلات أمنية أكبر بالنسبة لها، لذا تقدّم الصين الدعم لدول المنطقة في مواجهة الجماعات المتطرفة.

وتُعَدّ مبادرة الحزام والطريق عنصرًا مهمًّا يسهم في رسم السياسة الصينية في الشرق الأوسط.

وفي الفصل العاشر الذي حمل عنوان «روسيا: لاعب قديم بأدوار جديدة» تناول الكاتب السياسات الدفاعية والأمنية لروسيا الاتحادية، واستعرض تطور مفهوم الأمن القومي الروسي على مدار السنوات، بدءًا من 1997، مرورًا بمفهوم الأمن القومي عام 2000 و2009 و2015، ثم انتقل إلى مناقشة العقيدة العسكرية الروسية وتطورها في سياق تاريخي على مدار الأعوام 1993 و2000 و2010 و2014، وناقش الكاتب الإصلاح العسكري الذي شعرت القيادة الروسية بالحاجة

إليه عقب الأداء الهزيل الذي قدّمه الجيش في حرب جورجيا عام 2008. تابع الكاتب نقاشه محللًا برنامج التسلّح الخاصة بالدولة ممثَّلًا في ترسانتها النووية، وقواتها البرية والجوية البحرية، وعاد ليستعرض موقع الشرق الأوسط من السياسات الدفاعية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومرحلة الربيع العربي الذي عدّته روسيا تهديدًا لأمنها القومي، والحرب الأهلية السورية التي استغلتها روسيا لمصلحتها في الوجود عسكريًّا في سوريا والبحر المتوسط، لتجني بعد ذلك ثمار الدعم الذي قدمته لنظام الأسد على هيئة قواعد عسكرية. وتطرّق إلى مسألة الشركات الأمنية الروسية الخاصة، وأهمها شركة فاغنر، وصادرات السلاح لدول الشرق الأوسط.

SETA BOOKS

تنظيـم غولـن
والمحاولـة الانقلابية

رمضـــــان يلـــدرم

setavakfi setav setavakfi
www.setav.org • kitap@setav.org
+90 (212) 395 11 00

SETA